الأمم المتحدة

S/2020/145



Distr.: General
26 February 2020
Arabic
Original: English

الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

1 – يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2459 (2019) الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى 15 آذار/مارس 2020، وطلب فيه إليَّ أن أقدم كل 90 يوماً تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير التطورات السياسية والأمنية التي استجدت في الفترة الممتدة بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 15 شباط/فبراير 2020، والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا – التطورات السياسية والاقتصادية

المستجدات السياسية الرئيسية

2 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد رئيس جنوب السودان، سلفا كير، وزعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ريك مشار، عدة اجتماعات وجهاً لوجه في جوبا. وتباحث الزعيمان بشأن المهام المتبقية اللازم إنجازها قبل دخول المرحلة الانتقالية، بما فيها الترتيبات الأمنية الانتقالية ومسألة الولايات وحدودها. وعلى الرغم من أن الوضع القانوني للسيد مشار لم يبت فيه بعدُ، فقد سافر إلى جوبا في الفترة من 10 إلى 17 كانون الأول/ديسمبر ومن 14 إلى 26 كانون الثاني/يناير، ورافقه في المناسبتين نائب رئيس مجلس السيادة في السودان، الفريق أول محمد حمدان دقلو.

3 – ومن بين المسائل الرئيسية المعلقة تحديد عدد الولايات وحدودها. وفي الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر، أجرى نائب الرئيس والمبعوث الخاص لجنوب أفريقيا إلى جنوب السودان، ديفيد مابوزا – مدعوماً من المبعوثين الخاصين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وكينيا والسودان وأوغندا – مناقشات في هذا الموضوع، لكنه لم يتمكن من جعل الطرفين يتوصلان إلى توافق في الآراء.



20-02613 (A) 280220 280220



4 - واجتمع مجلس وزراء ورؤساء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا يومي 8 و 9 شباط/فبراير. وفي ما يتعلق بمسألة الولايات وحدودها، أقر مؤتمر القمة بأن المسألة شأن داخلي ووافق على طلب الرئيس بالتشاور مع ناخبيه وتقديم تقرير إلى رئيس الهيئة الحكومية الدولية في 15 شباط/فبراير. وفي تطور هام في 15 شباط/فبراير، أعلن الرئيس قراره بالعودة إلى ترتيب الولاية العشر وإن كان مع إنشاء ثلاث مناطق إدارية في أبيي وبيبور وروينق. ولئن كانت أحزاب المعارضة تقدِّر الحل الوسط الذي تم التوصل إليه، فإنها لم تقبل بعدُ الترتيب الجديد وطلبت من الرئيس إعادة النظر في إنشاء تلك المناطق الإدارية لأنها لا تتفق مع الترتيب الأصلي للولايات العشر الذي كان قائماً عند الاستقلال في تموز/يوليه 2011.

تنفيذ اتفاق السلام

5 - لا يزال تنفيذ الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان متأخراً عن الجدول الزمني المحدد له، بينما يستمر وقف إطلاق النار، إلا في مناطق غرب الاستوائية ووسط الاستوائية وأعالي النيل.

6 - وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع الرئيس والسيد مشار باللجنة الوطنية لما قبل المرحلة الانتقالية وآليات تنفيذ الأمن، وهي: مجلس الدفاع المشترك، واللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة، واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار. وقيّم الاجتماع تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية وصرف الأموال والحالة السائدة في مايووت بولاية أعالي النيل. وعقب الاجتماع، قال أمين اللجنة الوطنية لما قبل المرحلة الانتقالية ووزير شؤون مجلس الوزراء، مارتن إيليا لومورو، إن اللجنة الوطنية لما قبل المرحلة الانتقالية كانت قد خصصت 000 295 16 دولار لتنفيذ الاتفاق المنشّط. ونظراً لتزايد المخاوف من غياب المساءلة والشفافية، وعدَ الأمين بتقديم بيان كامل للنفقات والموارد المخصصة، بما في ذلك المساهمات العينية. لكن لم يُلاحظ أي تقدم حتى الآن.

7 - واجتمعت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المُعاد تشكيلها يومي 18 كانون الأول/ديسمبر و 23 كانون الثاني/يناير. وأعرب الرئيس المؤقت بالنيابة، الفريق أول أوغستينو نجوروجي، عن أسفه للتقدم البطيء المحرز في تنفيذ مهام الترتيبات الأمنية الانتقالية وتشكيل القوات الموحَّدة اللازمة في وقت لاحق.

8 - وفي 3 كانون الثاني/يناير، اجتمعت اللجنة الوطنية لما قبل المرحلة الانتقالية بالآليات الأمنية لاستعراض أول 50 يوماً من فترة ما قبل المرحلة الانتقالية الممدّدة. وبينما لوحظ بعض التقدم، تم تسليط الضوء على العديد من التحديات: الافتقار إلى فرز الجنود واختيارهم قبل نقلهم إلى مراكز التدريب؛ ووجود بعض الأُسر في مراكز التدريب؛ وعدم وجود عملية تكميلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ونقص التنسيق بين الآليات.

9 - وعقد مجلس الدفاع المشترك في جوبا جلستيه العاشرة يوم 8 كانون الثاني/يناير والحادية عشرة يوم 7 شباط/فبراير. وقدمت اللجنة الأمنية الانتقالية المشتركة واللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار تقريراً عن تجميع القوات وتدريبها يُبرز القيود الشديدة المفروضة على الموارد واللوجستيات، بما في ذلك نقص الغذاء والماء والدواء والنقل. وكان من الواضح أن العملية تسير ببطء وأن مصاعب مالية كبيرة لا تزال قائمة.

10 - وبدأ انتقال القوات إلى مواقع التدريب في أواخر عام 2019 وتسارعت وتيرته في عام 2020. واعتباراً من 6 شباط/فبراير، كان هناك 601 15 من الجنود الحكوميين 605 19 من جنود قوات المعارضة في 17 مركزاً في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، فإن العيوب في عملية التسجيل والتدقيق تجعل من غير الواضح ما إذا كانت القوات النظامية الأساسية مشاركة فيها. وفي 16 كانون الثاني/يناير، أفادت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بأن عملية التجميع ظلت بطيئة وأن 25 مركزاً مدنياً ظلت محتلة على يد القوات المسلحة (24 مركزاً من قبل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ومركز واحد من قبل الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان).

11 - وفي 13 و 15 كانون الثاني/يناير، أقر المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ''مشروع قانون منح الجنود مكافأة نهاية الخدمة لعام 2020'' و ''مشروع قانون صندوق المعاشات التقاعدية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان''. غير أن القانون الأخير يحتاج إلى استكماله باتفاق على النماذج الاستراتيجية لأجهزة الأمن، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بالموارد البشرية والمعدات والتدريب وكذلك الآثار المالية المرتبطة بذلك، وذلك لضمان التصدي بفعالية لأولويات الدفاع والأمن وتحدياتهما.

12 - وتشكَّلت آليةُ الإشراف على المسائل الأمنية التابعة للدول الضامنة الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وهي الآلية المكلفة بالإشراف على تنفيذ المهام الحاسمة للترتيبات الأمنية الانتقالية، والمتوخاة في البيان الصادر عن مؤتمر القمة الثلاثي الذي انعقد في عنتيبي بأوغندا، وتضم ممثلين من إثيوبيا وأوغندا والسودان والصومال. واعتمدت الآلية اختصاصاتها في 5 كانون الأول/ديسمبر وقامت بزيارات طوال فترة إعداد التقرير لتقييم حالة تنفيذ الاتفاق المنشّط. وفي حين أن الآلية قدمت تقارير منتظمة عن المستجدات إلى المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلا أن تقريرها لمنتصف المدة عن حالة الترتيبات الأمنية الانتقالية لم يصدر بعدُ.

13 - وفي 7 كانون الثاني/يناير، تقدمت لجنة تعديل الدستور الوطني بطلب رسمي إلى جميع الأطراف طالبتهم بتقديم قائمة بالمرشحين الذين سيعيَّنون أعضاء في المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله. وفي 11 شباط/فبراير، أُقر قانون التعديل الدستوري السادس لإدماج الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في الدستور الانتقالي.

14 - ومع أن الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان التزما بإعطاء الأولوية لتنفيذ المهام الحاسمة المعلقة، هناك اختلاف واضح في التصريحات الصادرة عنهما. فقد ذكرت الحكومة أن الحكومة المنشّطة ستشكَّل في الوقت المحدد، بينما أشار الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى أن ذلك سيكون رهيناً بحل القضايا المعلقة.

التطورات المستجدة في عملية السلام

15 - في الفترة من 11 إلى 14 كانون الثاني/يناير، اجتمع قادة التحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان والحركة الشعبية الحقيقة لتحرير السودان وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، المنضوون تحت مظلة الجنوب تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان، بوفود الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الديمقراطية الوطنية في إيطاليا. وقد يسَّرت جمعية سانت إيجيديو عقد هذا الاجتماع لضم الأطراف غير الموقِّعة إلى الاتفاق المنشّط، مما أدى إلى توقيع تلك الأطراف على ''إعلان روما'' والتزامها بوقف الأعمال القتالية.

التطورات السياسية الأخرى

16 - في 8 كانون الثاني/يناير، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن فرض جزاءات على النائب الأول للرئيس، تابان دينق قاي، بسبب مزاعم تتعلق بضلوعه في زعزعة استقرار عملية السلام ودوره في اختفاء وقتل عضو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، آقري إدري، والمحامي المدافع عن حقوق الإنسان، دونق صموئيل لواك، في كانون الثاني/يناير 2017.

17 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عن فرض جزاءات على خمسة أفراد من جنوب السودان يُعتقد أيضاً أنهم ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها اختطاف وقتل آقري إدري ودونق صموئيل لواك. ثم أعلنت حكومة الولايات المتحدة في 16 كانون الأول/ديسمبر عن فرض جزاءات على وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين، كوال منيانق جوك، بدعوى عملهما على إطالة أمد الصراع في جنوب السودان وعرقلة عملية السلام.

18 - وفي 21 كانون الثاني/يناير، أعلنت أمانة الحوار الوطني أن مؤتمر الحوار الوطني سيبدأ يوم 16 آذار/مارس.

الحالة الاقتصادية

19 - أقر صندوق النقد الدولي، خلال زيارة وفده الأخيرة، بالتقدم المطرد في الانتعاش الاقتصادي وتوقَّع أن يشهد جنوب السودان أسرع نمو اقتصادي في أفريقيا في عام 2020 حيث سيبلغ نسبة 8,2 في المائة.

20 - وقد أدت زيادة إنتاج النفط وأسعار النفط الخام العالمية المواتية إلى زيادة الإيرادات الحكومية، في حين أن القرار القاضي بإلغاء البيع المسبق للنفط الخام وزيادة الإيرادات غير النفطية قد وسّع حيز في المالية العامة. ونصح صندوق النقد الدولي الحكومة بالحفاظ على سياسة مالية مشددة وتجنب تمويل العجز من المصرف المركزي منعاً لتآكل الأرباح النقدية.

21 - وظهرت على جنيه جنوب السودان علامات تدل على بعض الاستقرار مقابل دولار الولايات المتحدة، إذ كان سعر الصرف أقل تقلباً مما كان عليه في السنوات السابقة. وسيكون الحفاظ على إصلاحات السياسة النقدية وضمان التنسيق مع السياسة المالية أمراً ضرورياً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

ثالثاً - الحالة الأمنية

22 - في مايووت وجيكو بولاية أعالي النيل، انتهى انشقاق اللواء جيمس أوشان بوت وانضمامه إلى الحكومة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بانتهاك وقف لإطلاق النار في 6 كانون الأول/ديسمبر عندما اندلع القتال بين القوات الموالية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بقيادة اللواء وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في جيكو. وفي ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية، استمرت الاشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني. كما أثرت التوترات داخل الجناح المعارض في الجيش الشعبي على مشاركته في الترتيبات الأمنية الانتقالية وأدت إلى اندلاع أعمال العنف. وفي ولايتي غرب بحر الغزال وغرب الاستوائية، اشتد التوتر بين الزعماء المحليين.

23 – ولا تزال الضغوط الاقتصادية تتجلى في ارتفاع معدلات الجريمة والمنازعات العنيفة على سبل الاستفادة من فرص تحصيل الإيرادات. وأدت الفيضانات عند اقتراب موسم الأمطار لعام 2019 من نهايته إلى تأخير الهجرة في العديد من المناطق، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وتزايد معدلات نفوق الماشية. وتسبَّبت هذه العوامل إلى جانب المأزق السياسي المتعلق بعدد الولايات وحدودها في وقوع نزاعات محلية على فرص الحصول على الموارد في ولايتي جونقلي والوحدة. كما استهدفت عمليات سطو بعض وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية.

المنطقة الاستوائية الكبرى

24 – واصلت القوات الحكومية وجبهة الخلاص الوطني خوض اشتباكات منخفضة الحدة، في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية، حيث وقعت 10 حوادث كان من بينها 7 كمائن و 3 عمليات اختطاف سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد استهداف 4 ثكنات لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على طول محور لاينيا – يي – لاسو في كانون الأول/ديسمبر 2019، انحسر نشاط جبهة الخلاص الوطني إلى حد كبير في المنطقة، وانتقل غرباً نحو مريدي وموردي. ومع ذلك، لا تزال البعثة والشركاء في العمل الإنساني يشعرون بالقلق بشأن الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان في منطقة يي، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية تنقل المدنيين والاعتقال والاحتجاز التعسفيين. ولا تزال البعثة تجد صعوبة في الوصول إلى المنطقة على الرغم من إخطاراتها المسبقة الموجّهة إلى السلطات.

25 – وفي ولاية غرب الاستوائية، أدت التوترات العرقية بين المجموعتين العرقيتين أزاندي وبالاندا إلى جانب مشاكل القيادة داخل قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى وقوع صدامات داخلية. فقد احتجز اللواء جيمسناندو مجموعة من جنود بالاندا بالقرب من يامبيو. وبعد فرار جنود بالندا إلى مناطق تقع في شمال تامبورا، تصدوا لعملية الانتقال إلى مركز التدريب المحدَّد لهم تحت قيادة اللواء ناندو، متهمين إياه بمفاقمة أنماط التحيز العرقي وتقويض المثل العليا للمعارضة. وقد هدّأت جهود الوساطة التي بذلها الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان لحل النزاع التوترات العاجلة.

منطقة بحر الغزال الكبرى

26 – لئن كان العنف القبلي المرتبط بسرقة الماشية هو المصدر السائد لانعدام الأمن، فإن النزاع على الحدود قد تسارع أيضاً. والنزاع بين سكان البحيرات وجونقلي على ملكية جزيرة كويتاكويت مشكلةٌ طويلة الأمد بسبب أهميتها الاستراتيجية وباعتبارها نقطة لتحصيل الضرائب. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، اندلعت اشتباكات بين قبيلتين متنافستين، مما تسبَّب في سقوط قتلى وتوقف الأنشطة التجارية.

27 – وانعكس أيضاً تعقيد مسائل الأراضي والهوية والحدود في حادثة وقعت في كانون الأول/ديسمبر، أدت إلى مقتل 11 شخصاً وتشريد ثمانية أشخاص من قراهم. وقد نجم الحادث عن نزاع بين قبيلتين في منطقة تونج الشمالية بولاية واراب على تسمية مقاطعة ألابيك بعد تقسيمها.

28 – وفي ولاية غرب بحر الغزال، تسارعت التوترات المستعرة منذ مدة بين قادة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بسبب اختطاف 62 شخصاً خارج مدينة واو في 28 كانون الثاني/يناير على يد قوات موالية للواء عبد الله أوجانق وتجريف قاعدة اللواء دانييل دونقو في منطقة فرج الله يوم

1 شباط/فبراير. وفي 10 شباط/فبراير، ورد أن اللواء دانييل دونقو انشق وانضم إلى الحكومة بدعوى وجود مشاكل داخلية تتعلق بالقيادة في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

منطقة أعالي النيل الكبرى

29 - اندلع الصراع داخل قبيلة النوير في مايووت بعد أن استولت قوات موالية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بقيادة اللواء أوشان بوت على عبّارة إمداد تابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، مما أثار سلسلة من الهجمات حول جيكو ونهر السوباط في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وعاد الهدوء عندما استُدعي اللواء أوشان بوت واللواء خور شول من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان للحضور إلى جوبا. ومع ذلك، لا يزال الوضع متوتراً حيث تتنافس المجتمعات المحلية للحصول على المياه وأراضي الرعي وسط انقسام العشائر.

30 - واستمرت هجمات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ضد قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان في جيكو طوال شهر كانون الأول/ديسمبر، بينما خفت حدة الأعمال القتالية الفعلية في أوائل كانون الثاني/يناير. واستؤنفت الاشتباكات بعد وصول تعزيزات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وانسحاب قوات اللواء أوشان بوت إلى مايووت.

31 - وفي ولاية الوحدة، تواصل الأطراف تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية من أجل عملية التجميع والتدريب؛ غير أن بعض الأنباء تشير إلى استمرار أنشطة تعبئة الشباب وتجنيدهم، بما في ذلك من موقع حماية المدنيين في بانتيو. وتواصل البعثة التحقيق في أنباء أنشطة التجنيد تلك.

تدخلات البعثة المتصلة تحديداً بالشواغل الأمنية

32 - استجابة لمؤشرات الإنذار المبكر، واصلت البعثة تسيير دوريات وقائية لإبراز وجودها وردع العنف وتحسين الإلمام بالأوضاع القائمة. وسعياً لحماية المدنيين على نحو أفضل وتحسين ظروف تقديم المساعدة الإنسانية، استحدثت الدوريات الطويلة المدة التي لها تأثير ملحوظ. وفي أعقاب المصادمات التي وقعت في موبير بولاية البحيرات بين عشيرتي مانوِر وقاك في قبيلة باكام، نُشرت كتيبة مشاة تابعة للبعثة وحافظت على وجود مستمر لمدة 55 يوماً مما أدى إلى انخفاض كبير في أعمال العنف. كما أرسلت البعثة سرية إلى كوش لتظل هناك لمدة 17 يوماً وذلك لتهيئة بيئة آمنة تسهّل عودة النازحين. وبالمثل، واستجابة للنزاع المسلح الدائر في منطقة الاستوائية الكبرى، نُشرت دوريات طويلة المدة بالتزامن مع أفرقة لرصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها.

النزاعات القبلية

33 - سُجل ارتفاع مفاجئ في العنف القبلي في منطقتي واراب والبحيرات، حيث قُتل ما لا يقل عن 102 من الأشخاص وجرح 137 آخرين في شهر كانون الثاني/يناير وحده. ففي ولاية واراب، اندلعت أعمال عنف بين عشائر مختلفة من قبيلة دينكا ريك من جراء حوادث القتل الانتقامي حيث لا تزال النزاعات على ملكية الأراضي التي لم تحل بعدُ من المشاكل الكبيرة. وفي ولاية البحيرات، كانت النزاعات على الوصول إلى تجمعات رعي الماشية وحوادث سرقة الماشية المتكررة هي الدوافع الرئيسية لتجدد العنف بين عشيرتي دينكا أقار ودينكا قوك. وفي بعض هذه النقاط الساخنة، تم احتواء النزاعات القبلية لعدة

أشــهر أو ســنوات بفضــل الجهود المشــتركة لبعثة الأمم المتحدة وســلطات الدولة، ومع ذلك، لا تزال الأسباب الجذرية التي لم يتم حلها تشكِّل عقبة تعيق التعايش السلمي.

34 - وواصــــلت البعثة العمل مع القبائل والقادة المحليين لدعم آليات التخفيف من حدة النزاعات وحلها بغية معالجة التوترات التي تحدث بين القبائل. وكانت هجرة الماشـية من واراب إلى غرب بحر الغزال ســـلمية أثناء هذا الموســـم الجاف نتيجة لأنشـــطة التوعية المكثفة التي اســـتهدفت الرعاة والقبائل التي تســتضــيفهم. وبالمثل، وفي أعقاب ســلســلة من منتديات الســلام، لم ترد أنباء عن وقوع أي حوادث ذات شأن بين جماعتي جيه وموريله في ولاية بوما حيث قتل العشرات في أعمال عنف قبلي خلال الموسم الجاف الســـابق. وتم تعبئة زعماء القبائل من ذوي النفوذ والمســؤولين الحكوميين على مســـتويي الولاية والعاصمة لنزع فتيل التوترات وتخفيف حدتها في منطقتي واراب والبحيرات.

رابعا - الحالة الإنسانية

35 - أدى القتال بين الأطراف في مقاطعة مايووت بولاية أعالي النيل، وفي مقاطعة ياي ومقاطعة لاينيا بولاية وسط الاستوائية إلى نزوح أكثر من 000 19 مدني - منهم أكثر من 000 8 لجأوا إلى إثيوبيا. ولا يزال النازحون يواجهون ظروف معيشــية قاســية بســبب نقص الغذاء والمواد الأســاســية الأخرى غير الغذائية. وفقد معظم النازحين أغراضـهم المنزلية الشـخصـية خلال غارة على قراهم في مايووت، وذكر بعضـهم أنهم تعرضـوا لانتهاكات حقوق الإنسـان، بما في ذلك العنف الجنسـي المرتبط بالنزاع. وفي أعقاب القتال التي دارت رحاه في مقاطعة يي، قال المدنيون إنهم تعرضوا للترهيب والمعاقبة ومنعوا من الوصول إلى أراضــيهم الزراعية على أيدي قوات الدفاع الشــعبي لجنوب الســودان. وأدت المواجهات بين مجموعات شباب مسلحين في مقاطعة مفولو بولاية غرب الاستوائية في أواخر كانون الثاني/يناير إلى نزوح عدد يقدر بنحو 000 5 شـــخص. ووردت أنباء عن وقوع قتال جماعي وغارات عنيفة لنهب الماشـــية وتجنيد بالقوة وتهجير قسري في ولايات جونقلي والوحدة وغرب الاستوائية.

36 - وتدهورت سـبل وصـول المسـاعدات الإنسـانية في كانون الأول/ديسـمبر 2019 مقارنة بشـهر تشـرين الثاني/نوفمبر 2019. وبالمثل، تضـاعف تقريباً عدد الأنباء التي تحدثت عن العنف ضـد العاملين في مجال المسـاعدة الإنسـانية والإجرام في كانون الأول/ديسـمبر مقارنة بشـهر تشـرين الثاني/نوفمبر. وبالتالي، تقلص وجود منظمات الإغاثة الإنســـانية في مواقع مختلفة من ولاية أعالي النيل. فقد اقتحم عدة رجال مسـلحين مجمع دولياً للمنظمات غير الحكومية في مابان بولاية أعالي النيل، واعتدوا على خمسـة موظفين وسـرقوا أغراضـهم الشـخصـية. وفي أعقاب هذا الحادث وعمليات الاقتحام المركبة المتكررة في المنطقة، نُقل 26 موظفاً إلى مكان آخر. وتحدثت عدة منظمات في مابان أيضـــاً عن حوادث اقتحام وتزايد الوجود العسـكري، مما اسـتلزم تخفيض عدد الموظفين وتعليق الأنشـطة في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضـيفة. وفي مايووت، أدت مناوشـــات مســـلحة بين الحكومة وقوات المعارضـــة إلى تأخير العمليات الإنســـانية، مما اســـتلزم نقل عمال الإغاثة إلى مكان آخر. وبســـبب الأعمال القتالية المســـتمرة في يي والعراقيل البيروقراطية، وكذلك بسبب الابتزاز في جوبا من قبل بعض أعضاء المؤسسات الأمنية، ظلت ولاية وسط الاستوائية تشهد أعلى نسبة للحوادث المبلّغ عنها.

37 - وأفادت الأنباء بوقوع ما مجموعه 535 حادثة تتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية في عام 2019، مقارنة بـــــ 760 حادثة في عام 2018، على الرغم من أن العديد من الحوادث لم يبلّغ عنها. ومع ذلك،

ظلت بيئة العمليات الإنسانية صعبة. فقد احتُجز ما لا يقل عن 47 موظفاً لفترات طويلة ونُقل 129 من عمال الإغاثة إلى مكان آخر بسبب انعدام الأمن في عام 2019. وقُتل ما مجموعه ثلاثة عمال إغاثة، بعد أن كان عددهم 15 في عام 2018.

38 - ووفقاً لآخر البيانات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في كانون الثاني/يناير 2020، ظل ما مجموعه 1,67 مليون شخص نازحين، وهو ما يمثل زيادة طفيفة نتيجة لزيادة التغطية الجغرافية لمواقع التقييم. ولا تمثل هذه الزيادة زيادة مطلقة في عدد النازحين في البلاد. وفي عام 2019، عاد أكثر من 000 417 نازح. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 2,2 مليون شخص ما زالوا نازحين في البلدان المجاورة، وهو عدد لم يتغير كثيراً مقارنة بعددهم في عام 2018. وقد عاد أكثر من 800 99 لاجئ من جنوب السودان بشكل تلقائي في عام 2019، رغم أنهم لم يلغوا بعدُ تسجيلهم لدى المفوضية.

39 - ولئن خفّت الأمطار وانخفضت مستويات المياه، ظلت آثار حالة الطوارئ الناجمة عن الفيضانات التي كانت قد بدأت في تموز/يوليه 2019 تضر بالمجتمعات المحلية. ومكّن الطقس الأكثر جفافاً من توسيع نطاق أنشطة التصدي للطوارئ في الأماكن المتضررة، وبحلول نهاية عام 2019، تم الوصول إلى ما يقرب من 000 790 شخص بما يفوق 300 10 طن متري من إمدادات الغذاء الطارئة و 2,9 مليون دولار من المساعدات النقدية. وإجمالاً، قُدم أكثر من 683 طناً مترياً من مواد المساعدة الموجهة للتصدي لحالات الطوارئ الناجمة عن الفيضانات - إمدادات الدعم حيث من الأغذية، والصحة، والتغذية، والمأوى، والحماية، والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية - إلى المواقع ذات الأولوية المتضررة من الفيضانات.

40 - ولا تزال الاحتياجات الإنسانية شديدة. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر، أُطلقت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، التي طُلب فيها توفير مبلغ 1,5 بليون دولار لأجل 5,6 ملايين شخص من 7,5 مليون شخص ممن هم في حاجة للمساعدة. وقد مُولت خطة عام 2019 بنسبة 74 في المائة، حيث استُلم مبلغ 1,12 بليون دولار، مما سهّل مساعدة 5,3 مليون شخص، أي 93 في المائة من السكان المستهدفين. ومن بين حوالي 200 منظمة إنسانية ساهمت في تحقيق هذه الإنجازات، كانت نسبة تفوق 55 في المائة من المنظمات غير الحكومية في جنوب السودان.

41 - ورغم استمرار تفشي مرض فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تسجل أي حالات إصابة مؤكدة في جنوب السودان. وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها دعم حكومة جنوب السودان في جهود الوقاية والتأهب. وقد بدأ تفشي فيروس كورونا وانتشاره يخلق تحديات جديدة لنظام الرعاية الصحية في جنوب السودان، وعلى الرغم من أنه لم تسجَّل أي حالات في البلد، فقد كان هناك إنذاران بالإضافة إلى عدد من الحالات المشتبه فيها في إثيوبيا وكينيا المجاورتين، وهذا مدعاة للقلق.

خامسا - تنفيذ المهام المنوطة بالبعثة

ألف - حماية المدنيين

42 - واصلت بعثة الأمم المتحدة حماية المدنيين داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها. فخارج مواقع حماية المدنيين، كان من بين التهديدات الرئيسية التي واجهها المدنيون القتلُ والعنف الجنسي والاعتقال

والاحتجاز التعسفيان وسوء المعاملة ونهب الممتلكات المدنية. ووقعت الهجمات ضد المدنيين في الغالب خلال المناوشات التي درات بين قوات جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وكذلك الاشتباكات بين قوات اللواء أوشان بوت وقوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في مايووت. ونجمت أيضاً إصابات عن النزاعات القبلية والغارات لنهب الماشية.

43 - وفي إطار حماية المدنيين، وبالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه البعثة لأنشطة التقريب بين الناس وتدخلاتها الرامية للتصدي للعنف القبلي في المواقع الساخنة، نظمت البعثة 36 حلقة عمل وحوارات بين القبائل والعشائر وحملات سلام لمعالجة النزاعات القبلية المحلية ولتحقيق المصالحة، وتيسير الحوار بين المدنيين والعسكريين، وتعزيز دور النساء والشباب والزعماء المحليين في بناء السلام. وتم التواصل مع ما مجموعه 060 10 مشاركاً (بما في ذلك 551 4 امرأة) من خلال هذه الأنشطة.

44 - وواصلت البعثة دعم سبل التعاون بين المدنيين والعسكريين على المستوى المحلي كتدبير وقائي لحماية المدنيين. ففي كانون الأول/ديسمبر، سهّلت البعثة وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية إجراء حوار في موقع التجميع في دينق دينق بولاية ليتش الشمالية، ضم زعماء من القبائل المجاورة وقادة عسكريين. ونتيجة لذلك، تم التوصل إلى اتفاق بشأن التعاون بين موقع التجميع والمجتمعات المجاورة، بما في ذلك عقد اجتماعات تنسيق شهرية. ودعمت البعثة الحوار بين المدنيين والعسكريين في كودوك بولاية فاشودا، وساعدت على تحسين العلاقات بين الحكومة وقوات المعارضة، وسهّلت توقيع مذكرة تفاهم بينهما لتعزيز حماية مسؤوليات المدنيين. وبالمثل، قطع الحوار بين المدنيين والعسكريين أيضاً أشواطاً في بيبور بولاية بوما. كما دعمت البعثة عقد منتدى للجنة السلام في بوما، ضم 60 مشاركاً من القوات النظامية والقبائل المحلية لمناقشة دوافع النزاع المحلي. وقد توِّج المنتدى باتفاق للتعاون في قضايا العنف المرتبط بخصومات قديمة، واختطاف الأطفال، والتزويج القسري، وسرقة الماشية. وساعدت البعثة أيضاً أعضاء اللجنة المشتركة للأمن العسكري على إشراك أكثر من 500 من أفراد المجتمع في أمادي من خلال تجمعات حاشدة وعروض بشأن الاتفاق المنشَّط.

45 - وواصلت البعثة إبراز وجودها في مناطق محددة ذات احتياجات، وذلك بهدف استباق العنف وردعه وتخفيف حدته وبث الثقة في مناطق العودة. وظل وضع البعثة العملياتي يتطور لتصبح أكثر قدرة على الحركة باتباع نهج ”التوزيع المحوري“ لزيادة وجودها إلى أقصى حد ممكن. وانتشرت البعثة في مواقع ساخنة محددة لبث مزيد من الثقة والطمأنينة في أوساط المجتمعات المعرضة للخطر وردع العنف المحتمل. وأدى النشر السريع لدورية لمدة تجاوزت شهرين في موبير إلى حدوث انخفاض كبير في أعمال العنف. وبالإضافة إلى ذلك، دعم مركز في كوش مبادرات الصندوق الاستئماني المشترك بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري من خلال تهيئة بيئة آمنة وتشجيع عودة النازحين.

46 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُيّر ما مجموعه 455 22 دورية (دوريات قصيرة المدة وطويلة المدة، ودوريات للتطمين وبث الثقة، ودوريات جوية وراجلة متحركة) لردع العنف وتعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية في مواقع العودة. وبالإضافة إلى ذلك، سيّرت شرطة الأمم المتحدة 246 1 دورية لبث الثقة والطمأنينة.

47 - وواصلت البعثة العمل بشكل وثيق مع المنظمات الإنسانية لدعم عمليات عودة النازحين وتيسير حركتهم، بما في ذلك باستخدام العتاد الجوي لدعم العودة الطوعية لـ 40 من النازحين من مواقع حماية

المدنيين في جوبا إلى ملكال في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. بالإضافة إلى ذلك، وفي الفترة من 16 إلى 24 كانون الأول/ديسمبر، وفرت البعثة بالتنسيق مع حكومة جنوب السودان ومجموعة التعليم وشركاء في مجال الحماية الأمنَ لتمكين 223 1 من النازحين (000 1 من الذكور و 223 من الإناث) من مواقع حماية المدنيين في جوبا من حضور الامتحانات في مدينة جوبا.

48 - واستضافت البعثة أيضاً نازحين في مواقع حماية المدنيين ووفرت الحماية لهم. وفي 13 شباط/فبراير، بلغ مجموع النازحين في مواقع حماية المدنيين الخمسة التابعة للبعثة 528 188 شخصاً، منهم 103 93 نساء وفتيات. وتراوحت أعمار 250 40 منهم بين أقل من سنة وأربع سنوات (من بينهم 652 19 فتاة)، وتراوحت أعمار 395 64 بين خمس سنوات و 17 سنة (من بينهم 461 31 فتاة)، وتراوحت أعمار 161 74 بين 18 و 59 سنة (من بينهم 263 36 امرأة)، فيما كانت أعمار 822 9 منهم 60 سنة أو أكثر (من بينهم 727 5 امرأة). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، زاد عدد النازحين في مواقع حماية المدنيين بمقدار 162 8 فرداً من 366 180 إلى 528 188. وساهمت عدة عوامل في هذه الزيادة، منها إضافة المواليد الجدد؛ ودمج الأسر المعيشية في موقعي حماية المدنيين 1 و 3 وموقع حماية المدنيين في بور؛ وجرى تعداد الأفراد في واو في كانون الأول/ديسمبر 2019 ومواقع بانتيو في كانون الثاني/يناير 2020؛ وجرت عملية تسجيل البيانات البيومترية في موقع ملكال في كانون الثاني/يناير 2020.

49 - وواصلت البعثة العمل على إبقاء مواقع الحماية التابعة لها مدنية الطابع عن طريق تواصلها مع القادة المجتمعيين وإجرائها عمليات تفتيش وضبط منتظمة لكبح تهريب الأسلحة إلى هذه المواقع. ومن أجل التصدي لما قد يهدِّد ما توفره البعثة من حماية داخل مواقع حماية المدنيين، ظلت تتعاون مع المجتمع المحلي لتحسين الأمن وتعزيز سبل التعاون. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة دعمها لتدابير المساءلة الوطنية على الحوادث الأمنية التي تطال تلك المواقع. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتُجز في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة 165 شخصاً يشتبه في أنهم مسؤولون عن حوادث أمنية خطيرة داخل مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وملكال. وأحالت البعثة 40 شخصاً إلى السلطات الوطنية للتحقيق معهم ومقاضاتهم. وفي بانتيو، حيث لا تزال الجهات الفاعلة في مجال العدالة قليلة، سهلت البعثة إيفاد بعثات من الولاية للتحقيق مع 28 فرداً عن جرائم ارتُكبت داخل موقع حماية المدنيين ويسَّرت إجراء 16 تحقيقاً إضافياً في جرائم خطيرة ارتُكبت خارج الموقع. والعمل جار حالياً لتنظيم محكمة متنقلة من أجل إكمال هذه المحاكمات بحلول 24 شباط/فبراير.

سيادة القانون والمساءلة

50 - ظلت البعثة تتواصل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع مسؤولي قطاع العدالة الوطني ومنظمات المجتمع المدني لتنسيق الدعم المقدَّم للمحاكم المتنقلة التي تضم مسؤولين قضائيين ومحقِّقين وطنيين، وذلك لزيادة فرص اللجوء إلى العدالة في المناطق التي لا تزال فيها محدودة. وفي إطار هذه الجهود، يسَّرت البعثة والبرنامج الإنمائي إيفاد مسؤولين قضائيين وطنيين لمدة شهر واحد إلى يامبيو. وحاكمت محكمة يامبيو المتنقلة 51 شخصاً لارتكابهم جرائم خطيرة، من بينها القتل والاغتصاب والسرقة. وأدين 32 شخصاً وحُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاثة أشهر والسجن مدى الحياة. وحُوكم عشر متهمين وأدينوا بجرائم ذات صلة بالعنف الجنسي والجنساني. وأوفدت محكمة متنقلة يدعمها برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي إلى تونج في 3 شباط/فبراير لمدة شهر واحد وذلك للفصل في القضايا الجنائية المعلقة هناك.

51 - وفي الفترة من 3 إلى 5 كانون الأول/ديسمبر، يسَّرت البعثة عقد مؤتمر للقادة في مصلحة السجون في جنوب السودان في جوبا، جمع مديري السجون في الولايات ومديري مقر إدارة مصلحة السجون في جنوب السودان لمناقشة التوجه الاستراتيجي للمصلحة ووضع اليد على التحديات وذلك لمساعدتها على القيام بوظائفها الحيوية بفعالية. ومن بين القرارات الأخرى التي اتخذتها قيادة السجون، وافقت على وضع خطة شاملة مدتها خمس سنوات، تشمل استراتيجية لإدماج أكثر من 000 8 مقاتل سابق في مصلحة السجون بموجب الاتفاق المنشَّط.

52 - وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، عقدت البعثة الدورة الأخيرة من برنامجها التدريبي في مجال تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وتقديراً لحملة ”الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني“، شملت الدورة الأخيرة تمارين قائمة على الممارسة ومناقشات بشأن أهمية مساءلة مرتكبي العنف الجنسي، وتحديد المستويات الوطنية والعالمية لجرائم العنف الجنسي والجنساني، وسبل حماية الناجين من آثار العنف الجنسي. وعقب تلك المناقشات، أعدّ القضاة المشاورون في المحاكم العسكرية رسائل لمساعدة الأفراد العسكريين في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في هذا الصدد.

53 - وعلى جبهة قطاع الأمن، تقدم البعثة الدعم التقني لمجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين من أجل مساعدته على أداء المهام التي كُلف بها بموجب الاتفاق المنشَّط، ولا سيما رسم رؤية وطنية لبناء قطاع الأمن.

باء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

54 - وثَّقت البعثة ما مجموعه 156 من الحوادث التي كان لها أثر سلبي على حالة حقوق الإنسان والحماية، منها عمليات القتل التعسفي والاختطافات وأعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، والتعذيب وسوء المعاملة، والتجنيد القسري ونهب الممتلكات المدنية وتدميرها. وأسفرت هذه الحوادث عن وقوع 449 إصابة في صفوف المدنيين (220 قتيلا و 229 جريحاً)، من بينهم 17 امرأة و 10 أطفال. ومن بين هذه الحوادث، نُسبت 63 حادثة إلى ميليشيات وعناصر مسلحة قبلية؛ و 39 إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ و 19 إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار؛ و 11 إلى جبهة الخلاص الوطني؛ و 11 إلى جهاز الأمن الوطني؛ و 5 إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ و 2 بصفة مشتركة إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني. ولا تزال عملية التحقق جارية في الحوادث الست المتبقية.

55 - وعلى غرار الاتجاه السائد خلال عام 2019، نُسب معظم حوادث قتل المدنيين وإصاباتهم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير إلى ميليشيات وعناصر مسلحة قبلية (182 قتيلا و 185 جريحاً). وظلت حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان تتسم بعدم المساءلة عن هذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

56 - وظلت حركة القوات وعمليات تجميعها في مواقع الإيواء المؤقت والتدريب تشـــكل مخاطر على حماية المدنيين. وقد وثقت البعثة زيادة في عمليات التجنيد القسري للمدنيين والمقاتلين السابقين المزعومين من جانب الأطراف المتحاربة الرئيسية وحلفائها. وتم توثيق ما لا يقل عن 18 حادثة من هذا القبيل، وقع أغلبها في ولاية الوحدة، إذ سعى القادة إلى جلب أعداد أكبر من القوات إلى مواقع التدريب مقابل رتب عسكرية أعلى في صفوف القوات الموحدة. وفي حين أن تلك العمليات كانت تستهدف ظاهرياً ''فارّين'' مزعومين، فإن العديد من المدنيين، تعرضوا للاختطاف في سياقها، ومنهم قُصَّر وبعض العاملين في المجال الإنساني. وأجرت البعثة اتصالات مع السلطات العسكرية والمدنية لكفالة الإفراج عن أولئك المدنيين في الوقت المناسب في هذا السياق.

57 - وظلت الاشـتباكات المتقطعة في أجزاء من ولاية وسـط الاسـتوائية تعرّض المدنيين للمخاطر. وخلال الفترة المشـمولة بهذا التقرير، وثقت البعثة 41 حادثة تنطوي على انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، ومنها حوادث القتل غير المشروع والجرح والعنف الجنسي والنهب وتدمير الممتلكات المدنية.

58 - وعانى المدنيون أيضـاً من وطأة أعمال عنف وقعت في مايووت بولاية أعالي النيل، تورط فيها فصـيل منشـق يدين بالولاء إلى اللواء أوشـان بوت، ويتألف من قوات تابعة للجناح المعارض في الجيش الشـعبي لتحرير السـودان، وهو فصـيل انضـم إلى الحكومة. وزادت حدة هذه الجولة الأخيرة من أعمال العنف في أواخر كانون الأول/ديسـمبر وأوائل كانون الثاني/يناير بعد فترة من الهدوء النسـبي. وقُتل ما لا يقل عن 10 مدنيين، مما رفع مجموع العدد التراكمي للخسائر في صفوف المدنيين إلى ما لا يقل عن 34 قتيلاً و 8 جرحى، إلى جانب 24 حالة مؤكدة من حالات العنف الجنسـي المرتبط بالنزاع، منذ بدء هذه الاشتباكات في أواخر تموز/يوليه 2019.

59 - وظلت البعثة تتلقى تقارير عن فرض الرقابة على الصـحفيين والناشـطين وغيرهم من المدنيين الذين يعبرون عن آراء منتقِدة أو مخالفة للحكومة، ومضـايقتهم واعتقالهم واحتجازهم تعسـفاً على أيدي جهاز الأمن الوطني وعلى مسـتوى الولايات. وكان العفو عن بيتر بيار أجاك والإفراج عنه في 1 كانون الثاني/يناير تطوراً جديراً بالترحيب، لا سـيما أنه لم توجه إليه أي تهمة في إطار اعتقاله أول الأمر في تموز/يوليه 2018. ومع ذلك، ظلت المخاوف قائمة بشأن انعدام الحيز المدني في جنوب السودان، لا سيما في ظل قيام أفراد جهاز الأمن الوطني باعتقال صـحفي إذاعي واحتجازه بشـكل تعسـفي في 10 كانون الثاني/يناير في توريت، بعد مرور وقت قصـير على قيامه ببث تقرير عن عقوبات فرضـتها وزارة الخزانة الأمريكية على تابان دينق قاي، النائب الأول للرئيس. وفي أعقاب الاتصالات المستمرة التي أجرتها البعثة، أُطلق سراح ذلك الصحفي من الاحتجاز لدى جهاز الأمن الوطني في 16 كانون الثاني/يناير.

60 - وواصلت البعثة أيضاً الدعوة إلى اتخاذ تدابير للحيلولة دون تطبيق عقوبة الإعدام، وذلك بوسائل منها قرارات وقف التنفيذ بحكم الواقع وبحكم القانون، وقدمت الدعم لمقدمي المؤازرة القضـائية الذين يمثلون المدانين من الأحداث وغير الأحداث الذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم.

61 - وخلال الفترة المشـمولة بهذا التقرير، زادت البعثة الدعم الذي تقدمه لعملية التجميع والتدريب. وأجرت البعثة 17 تقييماً للمخاطر المتعلقة بسـياسـات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسـان لمسـاعدة قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، وقد تمثل الهدف من 53 في المائة من تلك التقييمات في تيسير تنفيذ اتفاق السلام.

62 – وظل رفض سلطات الولايات منح الإذن بالوصول يعوق جهود رصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها، حيث تم توثيق 11 من هذه الحوادث في ولاية وسط الاستوائية (8)، وولاية البحيرات (1)، وولاية غرب بحر الغزال (1)، وولاية أعالي النيل (1). بيد أنه في تطور إيجابي جاء في أعقاب القيام بالدعوة المستمرة لدى الحكومة وبعد ما يقرب من عام من إجراءات رفض الوصول، أتيحت لمحققي البعثة في مجال حقوق الإنسان إمكانية دخول سجن جوبا المركزي.

الأطفال والنزاع المسلح

63 – شهدت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح توقيع الحكومة على خطة عمل شاملة لإنهاء ومنع جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ولا تزال مسألة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح مصدر قلق رغم انخفاض عدد الحالات الموثقة من 44 إلى 23 طفلا، مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض جزئيا إلى استمرار احترام وقف إطلاق النار وعملية السلام.

64 – وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح من 23 انتهاكاً جسيماً ارتُكبت ضد 23 طفلا (19 فتى و 4 فتيات)، منهم 11 فتى تضرروا من التجنيد والسخرة في 11 انتهاكاً، و 10 أطفال (9 فتيان وفتاة واحدة) وقعوا ضحايا القتل (طفلان: فتى واحد وفتاة واحدة) والتشويه (8 أطفال: 7 فتيان وفتاة واحدة) في 10 انتهاكات، وفتاتان ناجيتان من الاغتصاب. وكان الأطفال المتضررون في منطقة الاستوائية الكبرى (18 طفلا: 16 فتى وفتاتان) ومنطقة بحر الغزال الكبرى (ثلاثة فتيان) ومنطقة أعالي النيل الكبرى (طفلان: فتى واحد وفتاة واحدة).

65 – وارتكبت قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان 12 انتهاكاً مسَّت 12 طفلاً، منهم 11 فتى كانوا ضحايا التجنيد القسري والسخرة، وفتاة واحدة نجت من الاغتصاب. وسقط ما مجموعه سبعة فتيان وفتاة واحدة ضحايا لمتفجرات من مخلفات الحرب. ونُسب انتهاكان تضرر فيهما طفلان (فتى واحد وفتاة واحدة) إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وشملا حالتي اغتصاب أحدهما وقتل الآخر؛ في حين نُسب انتهاك تعرضت فيه فتاة واحدة للتشويه إلى جبهة الخلاص الوطني.

66 – وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة دورات تدريبية لبناء القدرات في مجال حماية الطفل إلى 439 من أفراد قوات الأمن الحكومية (389 من الذكور و 50 من الإناث)، منهم 291 من قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار (267 من الذكور و 24 من الإناث)، وسبعة من أفراد تحالف المعارضة في جنوب السودان (جميعهم من الذكور)، و 291 من أفراد المجتمع المحلي (101 من الذكور و 190 من الإناث)، و 18 مسؤولا حكومياً (جميعهم من الذكور).

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

67 – رغم الانخفاض العام الذي شهدته أعمال العنف السياسي، استمر ارتكاب أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع. فقد تحققت البعثة من ثماني حوادث شملت 11 ضحية، جميعهن من النساء. وتعرضت الناجيات لأعمال عنف متصل بالنزاع، منها الاغتصاب الجماعي (2)، والاغتصاب (7)، ومحاولة الاغتصاب (1)، والتهديد بالاغتصاب (1)، وهي أفعال نُسبت إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار (1)، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (5)، والقوات الموالية

للواء أوشـان بوت (المتحالفة مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السـودان) (1)، في حين تَعذّر تحديد انتماء الجناة في حالة واحدة بشكل قاطع وقت كتابة هذا التقرير.

68 - ووثقت البعثة 20 حادثة إضافية من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي وقعت قبل الفترة المشمولة بهذا التقرير وتضرر فيها 22 من الناجين، منهم (15 امرأة و 4 فتيات و 3 رجال). ونُسبت ثلاث عشـرة حادثة إلى قوات اللواء أوشـان بوت المتحالفة مع قوات الدفاع الشـعبي لجنوب السـودان، و 3 حوادث إلى قوات الدفاع الشـعبي لجنوب السـودان، وحادثة واحدة إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار، وحادثة واحدة إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، في حين لا يزل انتماء الجناة في حالتين قيد التحقق.

69 - وواصـلت البعثة العمل مع أطراف النزاع، بما فيها جبهة الخلاص الوطني، بشـأن منع العنف الجنسـي المتصـل بالنزاع والتصـدي له. وفي 31 كانون الأول/ديسـمبر، أفرجت جبهة الخلاص الوطني عن 23 مدنياً، من بينهم 14 امرأة، احتجزتهم هذه الجماعة في أعقاب عمليات عسـكرية نفذتها ضـد قواعد قوات الدفاع الشـعبي لجنوب السـودان في ولاية وسـط الاسـتوائية بين أيلول/سـبتمبر وكانون الأول/ديسـمبر 2019. وفي 5 شـباط/فبراير، أصـدر القائد العام لجبهة الخلاص الوطني أمراً قياديا بتشـكيل لجنة من ثلاثة أعضـاء مكلفة بالإشـراف على عمل الجبهة في مجال التصـدي للعنف الجنسـي المتصـل بالنزاع، ويشـمل ذلك وضـع سـياسـات لمنع العنف الجنسـي المتصـل بالنزاع والتصـدي له واتخاذ مبادرات لإذكاء الوعي في صفوف القوات.

70 - وفي 26 كانون الأول/ديسمبر، أصدر رياك مشار أمراً قيادياً يوعز إلى قادة القطاعات أن يسلموا النسـاء والفتيات المحتجزات في قواعد الجناح المعارض في الجيش الشـعبي لتحرير السـودان في ولاية غرب الاسـتوائية إلى أحد الشـركاء غير الحكوميين. وفي 30 كانون الثاني/يناير، أفرج مسـؤولو الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان عن 47 امرأة و 26 طفلا (14 فتى و 12 فتاة) كانوا محتجزين في قاعدة هذه الجماعة في ليرانغو. وقد يسرت البعثة عملية الإفراج.

جيم - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

71 - واصـلت البعثة تقديم دعمها إلى الشـركاء في المجال الإنسـاني في تنفيذ أنشـطتهم. وخلال الفترة المشـمولة بهذا التقرير، سـيّرت البعثة 958 دورية طويلة المدة و 815 3 دورية قصـيرة المدة إلى المناطق التي تسـيطر عليها الحكومة والمناطق التي يسـيطر عليها الجناح المعارض في الجيش الشـعبي لتحرير السـودان في جميع أنحاء البلد من أجل دعم عمليات إيصال المساعدة أو حماية العاملين في المجال الإنساني بسبل منها إنشاء نماذج لنهج ''التوزيع المحوري''.

72 - وقدمت البعثة الحماية العسـكرية إلى 539 بعثات متكاملة، مما أتاح الوصـول إلى مناطق عالية الخطورة. كما سـيرت البعثة 467 3 دورية من دوريات الحماية العسـكرية التي تدعم القوافل، بما فيها قوافل المنظمات غير الحكومية، فضلا عن عملية ''شريان الحياة''، وهي جهد لوجستي يعود بالفائدة أيضاً على الشركاء في المجال الإنساني.

73 - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بعمليتين لاسـتكشـاف موقعين مقترحين وتطهيرهما لتيسـير إنشـاء مراكز إنسـانية في كودوك بولاية أعالي النيل ولير بولاية الوحدة، وهي على وشـك الانتهاء

من عملية ثالثة في كاجو كاجي بولاية وسط الاستوائية، بناء على طلب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأجرت الدائرة أيضاً تقييماً لستة مراكز للرعاية الصحية الأولية ومدارس ابتدائية في واو بولاية غرب بحر الغزال، بناء على طلب البعثة. وأوفدت الدائرة 25 فريقاً قامت باستكشاف وفتح مساحة تبلغ 777 304 متراً مربعاً، وأزالت ودمّرت 008 5 من المواد المتفجرة و 841 422 طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

دال – دعم تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وعملية السلام

74 - واصلت البعثة المساعي الحميدة التي تقوم بها لدى الأطراف والشركاء وأصحاب المصلحة، وشمل ذلك عدة اجتماعات بين ممثلي الخاص ورئيس جنوب السودان ورياك مشار، أكد فيها المسؤولان الرئيسيان كلاهما من جديد التزامهما بالتنفيذ الكامل الاتفاق المنشّط. كما أجرى ممثلي الخاص اتصالات بمبعوثين إقليميين وممثلين عن آلية الإشراف على المسائل الأمنية. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدم ممثلي الخاص أيضا إحاطة إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في جنوب السودان.

75 - وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى آليات تنفيذ اتفاق السلام وظلت تشارك فيها، وشمل ذلك تقديم الدعم اللوجستي المستمر إلى آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية لتمكينها من الوفاء بولايتها المتعلقة برصد وقف إطلاق النار والتحقق منه. وشاركت البعثة أيضاً بنشاط في اجتماعات مجلس الآلية المعاد تشكيله ولجنته التقنية، وكذلك في الجلسات العامة الشهرية التي عقدتها اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها.

76 - وواصلت البعثة عقد سلسلة منتدياتها الشعبية الرامية إلى إقامة منبر لإسماع أصوات أصحاب المصلحة المحليين وإشراكهم في الحوار مع القادة الوطنيين. وركز المنتدى الرابع الذي عقد في الفترة من 11 إلى 13 شباط/فبراير على الحيز المدني والسياسي، وعلى دور المجتمع المدني في النهوض بالسلام في البلد.

المرأة والسلام والأمن

77 - نظمت البعثة 28 حلقة عمل مع القيادات النسائية لمنظمات المجتمع المدني على الصعيد دون الوطني لمناقشة كيفية تعزيز مشاركة المرأة الهادفة في عملية السلام وعمليات اتخاذ القرارات العامة، وشمل ذلك استراتيجيات تفعيل نهج حصة المرأة وضمان امتثال الأطراف للأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية الواردة في الاتفاق المنشّط.

78 - وقدمت البعثة دعمها أيضاً في عقد اجتماعات منتظمة لفريق الرصد والدعوة المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي يتألف من نساء من جنوب السودان من ذوات المؤهلات المنتميات للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية لاستعراض حالة تنفيذ الخطط المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في سياق الاتفاق المنشّط.

79 - وخلال حملة ''الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني''، نظمت البعثة أكثر من 100 نشاط متصل بالحملة وتواصلت مع أكثر من 000 20 مشارك فيها في جميع أنحاء البلد حول موضوع ''تضافر الجهود للتصدي للاغتصاب''. وفي حفل الافتتاح، نظمت البعثة أيضاً مناسبة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وخمس من منظمات المجتمع المدني لإنهاء العنف ضد النساء.

سادسا – ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

80 - في 11 شباط/فبراير، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة 676 2 موظفاً، منهم 884 موظفاً دولياً (242 امرأة، أي 27 في المائة)، و 392 1 موظفاً وطنياً (195 امرأة، أي 14 في المائة)، و 400 من متطوعي الأمم المتحدة (157 امرأة، أي [39] في المائة).

81 - وبلغ قوام الشرطة 888 1 فرداً (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ 101 2 فرد)، منهم 645 فرداً من أفراد الشرطة (193 امرأة، أي 29 في المائة)، و 166 1 فرداً في وحدات الشرطة المشكلة (220 امرأة، أي 18 في المائة)، و 77 من موظفي السجون (18 امرأة، أي 23 في المائة).

82 - ومن أصل قوام القوات المأذون به البالغ 000 17 فرد، بلغ قوام قوات البعثة 911 14 من الأفراد العسكريين، منهم 215 من ضباط الاتصال العسكري (39 امرأة، أي 18 في المائة)، و 418 من ضباط الأركان العسكريين (63 امرأة، أي 15 في المائة)، و 278 14 من أفراد الوحدات العسكرية (569 امرأة، أي 4 في المائة).

83 - وركزت الجهود التي تبذلها البعثة من أجل التصدي لسوء السلوك المحتمل من جانب موظفيها على إجراءات المنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية. وخلال حملة ''الستة عشر يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني''، أدمجت البعثة الرسائل المتعلقة بسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وشملت تلك الحملة أنشطة للتوعية في جميع أنحاء جنوب السودان، وصلت إلى أكثر من 000 3 شخص.

84 - وفي 15 شباط/فبراير، عملت آليات الشكاوى المجتمعية، بالاشتراك مع المنسقين المعنيين بالسلوك والانضباط وبناءً على التعاون مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وفرقة العمل الوطنية المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع 841 1 من أفراد المجتمعات المحلية للتوعية بمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين وآليات الإبلاغ عنهما.

85 - وفي 15 شباط/فبراير، كان ما مجموعه 523 7 من أفراد البعثة والأفراد المرتبطين بها قد تلقوا تدريبا على معايير السلوك في الأمم المتحدة وسياستها المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واعتمدت البعثة إجراء تشغيليا موحدا يهدف إلى تعزيز وتبسيط جهود التدريب وكفالة الامتثال إلى أقصى حد للدورات التدريبية الإلزامية المتعلقة بالسلوك والانضباط والمواضيع ذات الصلة.

86 - وفي الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2020، سجلت البعثة ادعاءين بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، إلى جانب سبعة ادعاءات أخرى لا تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجري حاليا تناول جميع هذه الادعاءات وفقا للإجراءات المعمول بها.

سابعا – انتهاكات اتفاق مركز القوات

87 - سجلت البعثة 64 حادثة من الحوادث التي تشكل انتهاكات لاتفاق مركز القوات، مقارنة بـ 74 حادثة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

88 - وسجلت البعثة 46 حادثة تتعلق بفرض قيود على التنقل نُسبت إلى الحكومة وأعاقت قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، لا سيما في ما يتعلق بحماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها.

ومن دواعي القلق الشديد تزايدُ حالات منع البعثة من تسيير دوريات في ولاية شمال بحر الغزال في أعقاب الاشتباكات المسلحة التي وقعت منذ آب/أغسطس 2019، حين شنت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان عمليات عسكرية ضد جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة. وأوعزت سلطات الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى ضباط الآلية المشتركة للتحقق والرصد ألا يوقعوا على وثائق الأمم المتحدة المعيارية المتعلقة بالإعفاء من المسؤولية، التي تمكّنهم من امتطاء مركبات البعثة لمرافقة الدوريات إلى مناطق في ولاية شمال بحر الغزال. وأمرت تلك السلطات بعد ذلك جميع قادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان المشرفين على نقاط التفتيش بأن يمنعوا وصول دوريات البعثة التي لا يرافقها ضابط واحد على الأقل من أفراد قوات الدفاع الشعبي من الآلية المشتركة للتحقق والرصد. وبسبب حوادث منع الوصول، اضطرت البعثة إلى إلغاء 14 دورية كان من المقرر تسييرها إلى أجزاء مختلفة من ولاية شمال بحر الغزال في كانون الأول/ديسمبر 2019.

89 - واستمرت انتهاكات الالتزام بتيسير دخول البعثة والأفراد المرتبطين بها إلى جنوب السودان بدون تأخير أو عراقيل. وواجه الضباط العسكريون الموفدون إلى البعثة تأخيرات لفترات طويلة في الحصول على تأشيرات الدخول إلى جنوب السودان بسبب الإجراءات المعقدة التي تفرضها الحكومة، مما أعاق بشدة قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها على نحو فعال. وعلاوة على إجراءات الهجرة الصارمة المفروضة بالفعل على البعثة، أضافت الحكومة شرطاً إضافياً للحصول على تأشيرات الدخول على 68 من الأفراد النظاميين الدوليين التابعين للبعثة. بيد أن هذه المسألة تمت تسويتها بعد اتصالات أجرتها البعثة.

90 - ولا يزال مكان وجود موظفَيْن تم القبض عليهما في عام 2014 مجهولا. ولم توفر الحكومة للبعثة إمكانية الوصول إليهما، ولم تقدم معلومات عن حالتهما، على الرغم من توجيه طلبات منتظمة بهذا الشأن. وقد وثقت البعثة 11 حالة جديدة من حالات اعتقال واحتجاز موظفي البعثة من جانب الحكومة، شملت 8 موظفين وطنيين وموظفاً دولياً واحداً، إذ أُلقي القبض على أحد الموظفين الوطنيين وتم احتجازه مرتين في أويل بولاية شمال بحر الغزال، وذلك في غضون يومين. وقد أُفرج عن الجميع منذ ذلك الوقت.

91 - وأُبلغ عن وقوع حادثتين تدخل أثناءهما الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في تنفيذ المهام المنوطة بالبعثة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وشمل ذلك منع وصول دوريتين مختلفتين من دوريات البعثة إلى فرج الله في منطقة بقارة الكبرى بولاية غرب بحر الغزال وإلى أحد مرافق الاحتجاز التابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في دينق دينق (باكور بيام، مقاطعة روبكونا)، على التوالي.

92 - وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة بتلك الانتهاكات بواسطة مذكرات شفوية واتصالات منتظمة. ويتم أيضا إطلاع الحكومة على مصفوفة شهرية للحوادث يتم إعدادها لتُقدَّم إلى مجلس الأمن.

ثامنا - تقييم أداء العناصر النظامية

93 - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم تقييم 12 وحدة. وغطت التقييمات فهم الولاية وتقديم الدعم لها، والقيادة والتحكم، والتدريب والانضباط، والإمداد بمقومات البقاء والصحة. ومن الوحدات التي تم تقييمها كتيبتان للمشاة وعشرة من عناصر التمكين التابعة للقوة (طائرة عمودية متوسطة الحجم

للأغراض العامة، والشرطة العسكرية، ومستشفى من المستوى 2، والوحدات الهندسية والبحرية التابعة للقوة). وقُدِّر أن ما مجموعه 11 وحدة أدت مهامها بصورة مُرضية. وتم تصنيف أداء ثلاث سرايا هندسية على أنه أداء ''ممتاز'' في جميع الفئات التي تم تقييمها. وأُشيد بإحدى تلك الوحدات لأدائها كل مهمة من مهامها بعناية وعلى نحو يتجاوز ما هو مطلوب. وتم تصنيف أحد عناصر التمكين على أنه لا يرقى إلى الأداء المُرضي في مجال الإمداد بمقومات البقاء، وقد حددت التقييمات المجال الذي يتعين تحسينه. وتبين أن عدة وحدات تفتقر إلى مهارات إطلاق النار، ومرافق تخزين الأسلحة والذخائر، وإجراءات التشغيل الموحدة، والتدريب على الطيران الليلي. وسعياً إلى الزيادة في تعزيز كفاءة البعثة في تنفيذ ولايتها، تلقت كل وحدة توصيات محددة.

94 - ومنذ حزيران/يونيه 2019، نفذ عنصر الشرطة أيضاً نظاماً لتقييم الأداء يستند إلى معايير موضوعية لوحدات الشرطة المشكلة، وذلك بهدف تقييم قدرتها على تنفيذ مهام حماية المدنيين المنوطة بها. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أتمت البعثة تقييم خمس من وحدات الشرطة المشكلة في ثلاثة من مراكز الشرطة المشكلة. وشملت التقييمات مجالات منها مثلا فهم الولاية والامتثال للسياسات والمبادئ التوجيهية، والقيادة والسيطرة، وحماية المدنيين، والإدارة، والإمداد بمقومات البقاء، واللوجستيات، والامتثال لمذكرات التفاهم، والتدريب والسلوك والانضباط، إلى جانب الصحة والرفاه. وخلُصت التقييمات إلى أن الوحدات تؤدي مهامها أداءً مُرضياً على العموم ووفقاً لاحتياجات البعثة. وتم تقييم نشر وحدة شرطة تضم أكثر من 30 في المائة من الإناث، بالإضافة إلى نشر وحدة شرطة مشكلة تضم 50 في المائة من الأفراد الإناث، تقييماً إيجابياً من حيث ما تقوم به الوحدة لحماية المدنيين وما تبذله من جهود لإشراك المجتمع المحلي، وللترحيب الذي حظيت به في أوساط النازحين. وتم تقييم تفاعل الوحدات مع السكان على أنه مُرض أو أكثر من مُرض بالنسبة لجميع الوحدات، وتم تصنيف تدريبها قبل النشر في الأمم المتحدة على أنه تدريب ''ممتاز'' في جميع المجالات. وتشمل الممارسات الجيدة القيادة والتحكم بالنسبة للانضباط الداخلي لوحدتين من وحدات الشرطة المشكلة، فضلا عن أدائهما في مواقع حماية المدنيين، حيث تعملان بشكل جيد مع الشركاء. وتم تحديد أربع وحدات تعاني من نقص كبير في الإمداد بمقومات البقاء، حيث قُدر أنها ''تحتاج إلى التحسين''. وقد أُدرجت تلك الوحدات الخمس جميعها في خطة لتحسين الأداء، إذ لم تحرز ثلاث منها تقدما كافيا في خطط التحسين التي أسندت إليها منذ التقييم السابق.

تاسعا - الجوانب المالية

95 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 323/73 ومقررها 555/73، مبلغ 300 447 183 1 دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020.

96 - وفي 10 شباط/فبراير 2020، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة 275,9 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه 937,0 2 مليون دولار.

97 - وسُدِّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2019 وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

عاشرا – الملاحظات والتوصيات

98 – يغمرني الأمل إزاء البيان الصادر عن مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الذي عُقد على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، والذي أشار فيه رؤساء دول وحكومات الهيئة إلى أن التمديد الإضافي ليس مستصوباً ولا ممكناً في المرحلة الراهنة من عملية السلام، وشددوا على ضرورة تشكيل حكومة انتقالية يعاد تنشيطها وتشمل الجميع.

99 – وإني أحيط علماً بالاجتماعات المباشرة التي عُقدت بين رئيس جنوب السودان، سلفاكير ميارديت، وزعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ريك مشار، للنظر في المسائل المعلقة وتسويتها. ولئن اتخذ الطرفان بعض الخطوات الملموسة في تنفيذ أحكام الترتيبات الأمنية الانتقالية، فلا يزال التقدم الموضوعي بطيئاً. وفي ما يتعلق بمسألة الولايات وحدودها، فإني أرحب بقرار الرئيس القاضي بالعودة إلى ترتيب الولايات العشر مع إنشاء ثلاث مناطق إدارية خدمةً للسلام. وأنا أدرك أن أحزاب المعارضة أعربت عن تحفظات بشأن إنشاء المناطق الإدارية. وأحث الطرفين على تسوية هذه المسألة على سبيل الأولوية وعلى الانتقال إلى إنشاء الحكومة الانتقالية.

100 – ومما يسرني أيضاً أن وقف إطلاق النار لا يزال قائماً على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد. فتوطيده أمرٌ بالغ الأهمية للحفاظ على السلام. ولذلك، ألاحظ الحالة المثيرة للقلق في مايووت وجيكو في ولاية أعالي النيل، وأحث الحكومة والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان على الامتناع عن الأعمال التي تهدد السلام. ومما يثير القلق أيضاً ما يدور من اشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني في أجزاء من ولايتي وسط وغرب الاستوائية.

101 – ومع اقتراب الموعد النهائي المحدد في 22 شباط/فبراير، لا يزال يساورني القلق لأن الطرفين لم يحرزا بعد تقدما ملموسا في المسائل المعلقة الأخرى في مرحلة ما قبل الفترة الانتقالية. وإني أحث بقوة قادة جنوب السودان على قبول الحلول التوفيقية اللازمة لتسوية تلك المسائل من أجل البدء في عملية تخفيف معاناة شعبهم من هذا النزاع الذي صنعه الإنسان.

102 – وفي حين أن تنفيذ الاتفاق لا يزال متخلفاً عن الموعد المحدد له، فإن الإرادة السياسية يمكن أن تتيح إيجاد حلول ملموسة. وإني ألاحظ حدوث بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ومنها الإفراج عن السجناء السياسيين وتخصيص أموال إضافية لتنفيذ اتفاق السلام. وأحث كذلك الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على مواصلة اتخاذ تدابير لبناء الثقة والطمأنينة، مثل إخلاء جميع البنى التحتية المدنية العامة التي تحتلها قواتهما، ولا سيما المدارس والعيادات، لكي تتسنى إعادة تلك الأصول الحيوية إلى الاستخدام المدني العام.

103 – وإني أرحب بالجهود التي تبذلها جماعة سانت إيجيديو التي أدت إلى قيام الأطراف في الاتفاق المنشَّط والأطراف غير الموقِّعة عليه بالتوقيع على إعلان روما والالتزام بالتقيد باتفاق وقف الأعمال العدائية. وأشجع الحكومة والأطراف غير الموقِّعة على مواصلة حوارها وعلى التوصل إلى موقف مشترك في ما يخص اتفاق السلام المنشط.

104 – ويظل القلق يساورني لأن 1,5 مليون شخص لا يزالون نازحين وأن 2,2 مليون لا يزالون مشردين في البلدان المجاورة. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية شديدة، على الرغم من فترة الاستقرار النسبي التي

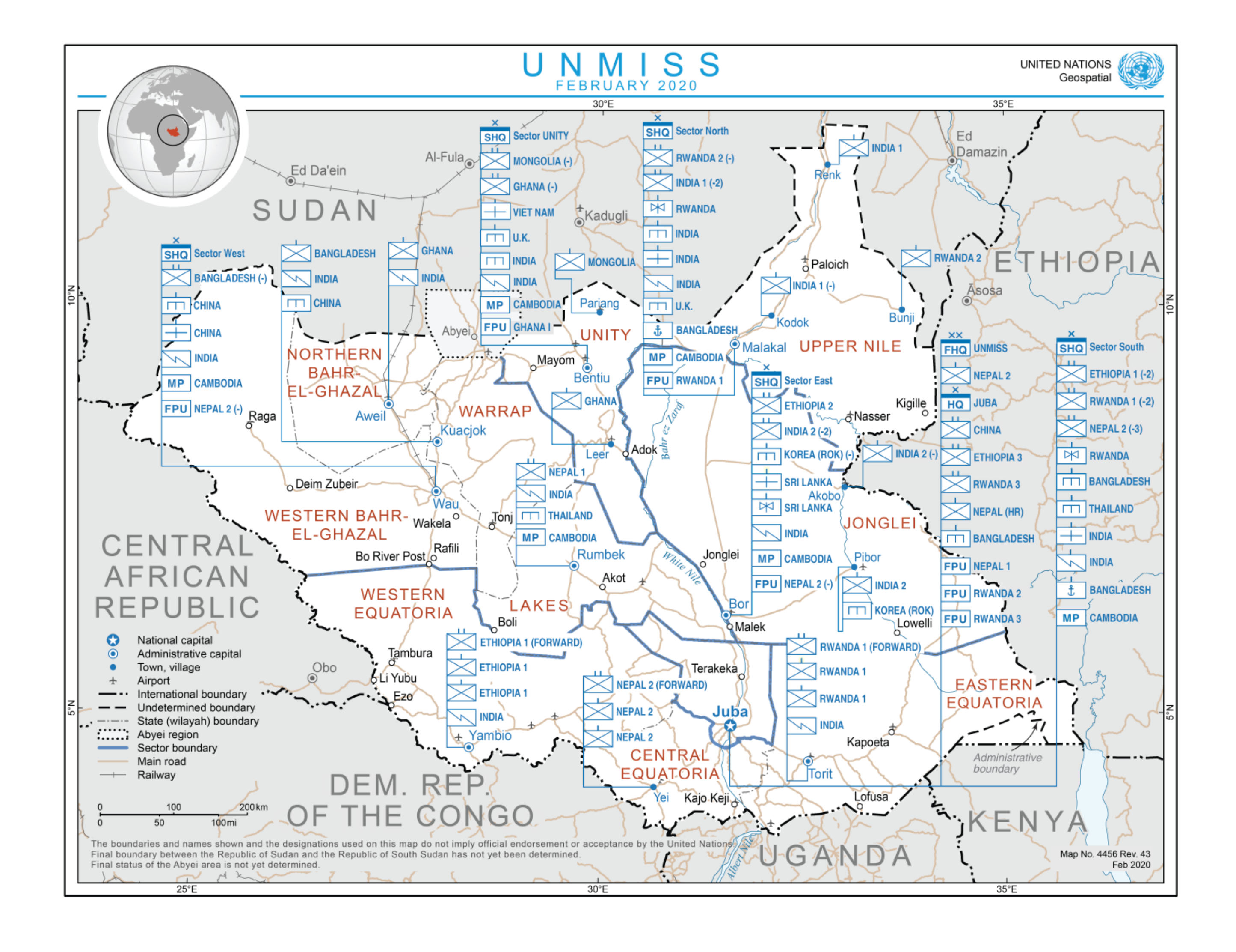
انقضت منذ توقيع اتفاق السلام المنشَّط. وقد أدت الآثار التراكمية لسنوات من النزاع وانعدام الأمن الغذائي والمشاكل المتصلة بالمناخ وأوجه الضعف المزمنة وضعف الاقتصاد وعدم كفاية الخدمات الأساسية إلى تدهور آليات المواجهة.

105 - ولا يزال المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، يتحملون وطأة العنف وانعدام الأمن، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وإني أحيط علماً بقيام الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بالإفراج عن بعض النساء والأطفال. وأرحب بتوقيع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على خطة العمل الشاملة لإنهاء جميع الانتهاكات الخطيرة الستة المرتكبة ضد الأطفال. وأدعو قادة جنوب السودان إلى مضاعفة جهودهم الرامية إلى وقف أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي ترتكبها القوات التابعة لهم وإلى إنشاء آليات فعالة لمساعدة الضحايا. وعلى مرتكبي أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع أن يدركوا أن المجتمع الدولي يراقبهم وأنهم سيواجهون العدالة، في يوم من الأيام، على الجرائم التي يرتكبونها.

106 - وتتبين ضرورة إحلال السلام في المحنة الإنسانية الأليمة المستمرة التي يعيشها السكان، والتي تفاقمت بسبب الفيضانات. ففي كانون الأول/ديسمبر، أُطلقت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، التي طلب فيها توفير 1,5 بليون دولار لتلبية احتياجات إنقاذ حياة 5,6 ملايين شخص. وإني أهيب مرة أخرى بالمانحين أن يساهموا بسخاء استجابة لهذا النداء.

107 - وإني أثني على التطور العملياتي للبعثة، التي اعتمدت نهجاً ''للتوزيع المحوري'' يمكّنها من الحفاظ بشكل أفضل على فعل ردع العنف والتخفيف من حدته. وقد مكّن ذلك النهج بدوره البعثة من زيادة مواردها بأكبر قدر ممكن للحفاظ على وجود أكثر استمراراً، مما يعزز الثقة في أوساط المجتمعات المحلية. وإني أشجع مجلس الأمن على دعم هذا التطور العملياتي بالموارد اللازمة.

108 - وفي الختام، أعرب عن خالص تقديري لأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان النظاميين والمدنيين ولممثلي الخاص، ديفيد شيرِر، على جهودهم الدؤوبة الرامية إلى تنفيذ الولاية المنوطة بهم بشأن جنوب السودان. وأشكر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة على ما قدمته من مساهمات. وأعرب أيضاً عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في المجال الإنساني لما قدموه من مساعدة في جميع أنحاء البلد في بيئات غير آمنة في كثير من الأحيان. وفي الأخير، أعرب عن تقديري للجهود التي لا غنى عنها التي يبذلها من أجل ضمان السلام في جنوب السودان رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ورئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس سيريل رامافوسا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقيه محمد، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إسماعيل وايس.


UNMISS
FEBRUARY 2020
UNITED NATIONS
Geospatial
SUDAN
ETHIOPIA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEM. REP. OF THE CONGO
UGANDA
KENYA
NORTHERN BAHR-EL-GHAZAL
WARRAP
UNITY
UPPER NILE
WESTERN BAHR-EL-GHAZAL
LAKES
JONGLEI
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
SHQ Sector West
BANGLADESH (-)
CHINA
CHINA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU NEPAL 2 (-)
BANGLADESH
INDIA
CHINA
GHANA
INDIA
SHQ Sector UNITY
MONGOLIA (-)
GHANA (-)
VIET NAM
U.K.
INDIA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU GHANA I
MONGOLIA
GHANA
SHQ Sector North
RWANDA 2 (-)
INDIA 1 (-2)
RWANDA
INDIA
INDIA
INDIA
U.K.
BANGLADESH
MP CAMBODIA
FPU RWANDA 1
INDIA 1
INDIA 1 (-)
RWANDA 2
SHQ Sector East
ETHIOPIA 2
INDIA 2 (-2)
KOREA (ROK) (-)
INDIA 2 (-)
SRI LANKA
SRI LANKA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU NEPAL 2 (-)
INDIA 2
KOREA (ROK)
FHQ UNMISS
NEPAL 2
HQ JUBA
CHINA
ETHIOPIA 3
RWANDA 3
NEPAL (HR)
BANGLADESH
FPU NEPAL 1
FPU RWANDA 2
FPU RWANDA 3
SHQ Sector South
ETHIOPIA 1 (-2)
RWANDA 1 (-2)
NEPAL 2 (-3)
RWANDA
BANGLADESH
THAILAND
INDIA
INDIA
BANGLADESH
MP CAMBODIA
NEPAL 1
INDIA
THAILAND
MP CAMBODIA
ETHIOPIA 1 (FORWARD)
ETHIOPIA 1
ETHIOPIA 1
INDIA
NEPAL 2 (FORWARD)
NEPAL 2
NEPAL 2
RWANDA 1 (FORWARD)
RWANDA 1
RWANDA 1
INDIA
Ed Da'ein
Al-Fula
Kadugli
Ed Damazin
Renk
Paloich
Asosa
Bunji
Kodok
Abyei
Pariang
Mayom
Bentiu
Malakal
Raga
Aweil
Kuacjok
Leer
Adok
Nasser
Kigille
Akobo
Deim Zubeir
Wau
Wakela
Tonj
Rafili
Bo River Post
Rumbek
Jonglei
Pibor
Akot
Bor
Malek
Boli
Lowelli
Tambura
Li Yubu
Ezo
Obo
Terakeka
Juba
Yambio
Kapoeta
Torit
Yei
Kajo Keji
Lofusa
Bahr ez Zaraf
White Nile
Albert Nile
Administrative boundary
National capital
Administrative capital
Town, village
Airport
International boundary
Undetermined boundary
State (wilayah) boundary
Abyei region
Sector boundary
Main road
Railway
0 100 200km
0 50 100mi
30°E
35°E
25°E
10°N
5°N
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Final boundary between the Republic of Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
Final status of the Abyei area is not yet determined.
Map No. 4456 Rev. 43
Feb 2020